**دولة ارتريا**

**وزارة الزراعة**

# إمكانيات الاستثمار في القطاع الزراعي

**نوفمبر 2012**

**اسمرا**

## 1 - إمكانيات نمو القطاع الزراعي

### 1 - 1 - الموارد الزراعية الأساسية في ارتريا

الزراعة كانت حجر الزاوية الرئيسية للاقتصاد الارتري في الماضي و لا تظل تشكل المصدر الرئيسي للدخل والغذاء لأكثر من 60 % من السكان. تملك ارتريا موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة التي يمكن توظيفها لدعم التطور الاجتماعي والاقتصادي. عموما، فان إمكانيات ارتريا في الأراضي والموارد المائية متواضعة. إذ إن ما يقدر بنحو 2.1 مليون هكتار ( 17 % من إجمالي مساحة الأراضي ) هي الأراضي الصالحة للزراعة ومناسبة لإنتاج المحاصيل والبستنة. ولا تتعدى مساحة الأراضي الصالحة للري 0.6 مليون هكتارا، في حين تغطي الغابات 0.01 من مساحة الأرض الكلية. وما تبقي هي أراضي قاحلة وجرداء وهامشية جدا، لا تصلح في أحسن الأحوال إلا للرعي. وتبلغ حاليا مساحة الأراضي المزروعة مطريا حوالي 520.000 هكتارا، بينما حوالي 40.000 مليون هكتارا من الأراضي المروية مستوفية لكل الخدمات، وحوالي 63.000 هكتار تحت الري الفيضي.

وفي قطاع الثروة الحيوانية، هناك حوالي 4.7 مليون من الماعز، و2.2 مليون من الأغنام، و1.9 مليون من الماشية، و 1 مليون من الدواجن، و0.3 مليون من الإبل. وعلى الرغم من حيازة الفرد الارتري من الماشية هي من أعلى المعدلات في العالم، ظلت إنتاجية الثروة الحيوانية وإنتاج الألبان منخفضة الى حد كبير وتقليدية للغاية، وذلك بسبب التربية الجينية، والتي ازدادت سوءا بسبب الأمراض والعلف وشح المياه. وتقدم الحيوانات عددا من الأغراض فضلا عن كونها مصدر للغذاء ( اللحوم والحليب ومنتجات الألبان )، والسماد والطاقة أيضا كوسيلة لتركم الثروة. والإفراط في الرعي هو من العوامل الشائعة التي ساهمت في تدهور إنتاجية الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي يؤدي إلى التصحر. وعلى أساس العوامل الطبوغرافية والبيئية الزراعية، يمكن تقسيم ارتريا الى ثلاث مناطق: المرتفعات الوسطى والغربية وأراضي المنخفضة الشرقية.

المنطقة الوسطى تتكون من المناطق التي يبلغ ارتفاعها 1500 متر فوق سطح البحر، ويوجد بها أكثر كثافة سكانية. لأنها تمثل 21 % من مجمل الأراضي الارترية، ويسكن فيها 66 % من سكان البلاد. ولديها إمكانيات جيدة للتطوير الزراعي المكثف. ويتراوح منسوب المياه السنوي فيها بين العالي والمتوسط، حيث بلغ متوسطها 450 مم. كما ان مناخها المعتدل يساعد على إنتاج محاصيل عالية القيمة كالبساتين والمحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني. الأنهار الرئيسية في البلاد، والتي تستنزف كل السهول الغربية والشرقية، تنشا في المنطقة الوسطى. أحواض هذه الأنهار هي مناسبة لنموها من التكميلية ومشاريع الري الكامل خدمة لإنتاج المحاصيل الزراعية ذات القيمة العالية والبستانية.

المنطقة الغربية تضم المناطق التي يبلغ ارتفاعها ما دون 1500 مترا فوق مستوى سطح البحر، وتقع الى الغرب من المنطقة الوسطى، وتمثل 37% من إجمالي مساحة البلاد ويسكن فيها 12% من سكان البلاد. ولديها إمكانيات كبيرة للتطور الزراعي، وإنها تمتلك الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية التي يمكن تسخيرها لتطوير المشاريع الزراعية ذات الجدوى الاقتصادية كالإنتاج

الزراعي، والبستنة والثروة الحيوانية. وعلاوة على ذلك، فان أربعة انهار رئيسية موسمية لإرتريا ( نهر عنسبا ونهر القاش ونهر بركة ونهر سيتيت ) تنبع وتجري في أراضي هذه المنطقة وتوفر فرص جذابة لتطوير المشاريع الزراعية المروية. أما المنطقة الغربية هي أيضا منطقة واسعة تتمتع بمناخ رطب، وإن معدل هطول أمطار سنوية كافية لتنمية الزراعة المطرية لإنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل، ولديها فرص جيدة لتربية الماشية لإنتاج لحوم الضان والأبقار ومنتجات الألبان. ويمكن اعتبار المنطقة سلة غذاء للبلاد نسبة لإمكانياتها الكبيرة..

المنطقة الشرقية تغطي جميع المناطق التي يبلغ ارتفاعها ما دون 1500 مترا فوق مستوى سطح البحر والتي تقع شرق مساقط الجارية من المنحدرات. وتتضمن السهول الساحلية، والجزر ارترية والمياه في البحر الأحمر وتشكل 41 % من أراضي البلاد، ولا يسكنها إلا 13 % من سكان البلاد. وبعض المناطق التي تهطل الأمطار السنوية فيها بصورة نسبيا مرتفعة تتراوح ما بين 700 الى 1100 مم. في حين الأراضي المنخفضة الشمالية والساحلية الجنوبية والجزر، والتي تشكل في تركيبتها معظم المنطقة الشرقية، تبلع معدل الأمطار السنوية فيها حوالي 200 مم. ومن الناحية الزراعية، فإن المنطقة لديها إمكانية النمو والتطور الزراعي عبر إقامة مشاريع زراعية على أحواض الأنهار التي تتدفق من منحدرات المرتفعات الى السهول الشرقية والبحر الأحمر، عن طريق تسخيرها وإدارتها بشكل صحيح، والمنطقة الشرقية لديها إمكانيات لإنتاج محاصيل عالية القيمة الزراعية والبستانية. ويقع في هذا المنطقة كل من مينائي مصوع وعصب اللذين يحتلان موقعا استراتيجيا ويمثلان بوابات للتبادل التجاري في منطقة القرن الأفريقي.

**2 - 1 - توافر خدمات الدعم المطلوبة**

تقدم وزارة الزراعة خدمات تقنية مختلفة، مثل الاستشارة ( الإرشاد )، متابعة صحة الحيوانات والنباتات والبحوث. كما إن الوزارة تضمن توفير المعدات الزراعية من اجل مساعدة شركاء التنمية لتطوير قدراتهم الإنتاجية، ولتحقيق هذه الغاية لوزارة أقامت وزارة الزراعة مكاتب فرعية عديدة تمتد الى مستوى فروع الأقاليم. وعلاوة

على ذلك، فان الوزارة لديها مركز تدريب يلبي احتياجات التدريب للمزارعين على المدى القصير. وهناك أيضا المدارس الفنية والكلية الزراعية التي تقدم دورات دراسية في الزراعة بمستويات مختلفة الى درجة الماجستير.

**1 - 3 - المعوقات والتحديات الرئيسية**

ابرز عوائق التنمية الزراعية تشمل:

أ - الاعتماد على الأمطار غير المضمونة ( التوزيع الزمني والمكاني )

ب - نظم إنتاج تقليدية تعتمد على الجهد العضلي .

ج - انخفاض إنتاجية قطاع الثروة الحيوانية نظرا لتركيبتها الوراثية الفقير والأساليب التقليدية في ممارسة تربية الحيوانات.

د - تدهور الوارد الطبيعية ( الأراضي والمياه والغابات وغيرها ).

**2 - إستراتيجية القطاع**

**2 - 1 - الرؤية الإنمائية وأهدافها**

رؤية القطاع الزراعي تتمثل في خلق قطاع زراعي حديث ومتطور ومستدام وذي إنتاج عالي الجودة نوعيا وكميا للاستهلاك المحلي والخارجي.

الأهداف الرئيسية للقطاع الزراعي هي:

- تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

- رفع مستوى الدخل وخلق فرص العمل في المناطق الريفية.

- توفير المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية، وبالتالي خلق عمالة غير زراعية في التصنيع الزراعي.

- زيادة حصيلة العملة الأجنبية من خلال التصدير.

ـ إعادة الغابات وموارد الحياة البرية.

**2 ـ 2 ـ وضع سياسات واستراتيجيات التنمية**

ترمي سياسة حكومة دولة ارتريا الى تحويل النظام الزراعي التقليدي الى نظام زراعي مروي تجاري وحديث، وتطوير نظام الاقتصاد الموجه للسوق بدعم من مجموعة شاملة من الخدمات الحكومية المقدمة مثل السياسات والتخطيط الاستراتيجي، والبحوث والإرشاد والضوابط المنظمة وتنمية الموارد البشرية وتمكين القطاع الخاص من الإنتاج والتصنيع الزراعي والتسويق وغيرها من الخدمات.

الاستراتيجيات الرئيسية لتطوير القطاع الزراعي:

ـ تعزيز الزراعة المروية التكميلية.

ـ تشجيع تطوير تنمية المياه وتطوير أنظمة المياه الجوفية.

ـ زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تنويع الغلال وإعداد الثروة الحيوانية.

ـ تعزيز تكنولوجيا الإنتاج الحديثة وخدمات استشارية فعالة للمزارعين.

ـ تأمين خدمات الدعم الزراعي ومدخلاتها.

ـ تشجيع التصنيع الزراعي ومرافق التخزين ورفع كفاءة وإدارة ما بعد الحصاد.

ـ تشجيع قدر اكبر من المساواة بين الجنسين من خلال المشاركة وتعزيز وإعطاء فرص اقتصادية للجميع.

**3 ـ 2 ـ الإجراءات الحكومية الحالية**

تتمثل الإجراءات الحكومية الرئيسية حاليا لتطوير القطاع الزراعي ودعم المزارعين التقليديين في المناطق الريفية فيما يلي:

1 ـ **ادارة تنمية الموارد الطبيعية**: وضع خطط لحماية الحياة البرية والموارد الغابية وحماية مصادر المياه عبر الحوافر والسدود المؤمنة والدائمة. وكذلك تنمية الاحراج ونشر استخدام الأشجار المتعددة الأغراض والحراجة الزراعية، وضمان الاستغلال المستدام لمنتجات الغابات، وتوفير تصنيف بذور الأشجار لأنشطة إعادة التحريج.

2 ـ **تمهيد الأراضي الزراعية وتقويتها**: تمهيد الأراضي الزراعية وتقوية الأراضي المجزأة والمتدهورة، بغية تفعيل المكننة الزراعية للحفاظ على الرطوبة في ظروف الزراعة المطرية، وتطوير الري والممارسات الثقافية الأخرى.

3 ـ **تجميع المياه وتطوير الري:** وهذا يشمل بناء السدود والآبار، وتحسين شبكات الري الصغيرة والكبيرة الحجم، والتوسع في نظام الري بكفاءة وفعالية، والحفاظ على المياه اللازمة للزراعة.

4 ـ تنمية المحاصيل والثروة الحيوانية:

أ ـ **إنتاج المحاصيل الإستراتيجية**: ويشمل تطوير المحاصيل الصناعية والبقول والمحاصيل البستانية ذات القيمة العالية.

ب ـ تنمية الثروة الحيوانية: ويتضمن تطوير النظام التقليدي الرعوي من خلال زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتعزيز نظم تربية الحيوانات بأساليب متطورة ومستدامة، وتنمية وإدارة المراعي.

5 ـ **المكننة الزراعية والمدخلات**: تيسير المكننة الزراعية الملائمة والتكنولوجيات الزراعية الحديثة مع التركيز على التأهيل المهني.

6 ـ **التخزين والتجهيز والتسويق**: إنشاء مرافق مناسبة لتجهيز المنتجات الزراعية وتخزينها بما في ذلك مخازن تبريد للمنتجات البستانية والحليب وصوامع الغلال والحفاظ على المرافق الموجودة.

7 ـ **بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية**: تأسيس مؤسسات التدريب ( تنمية الموارد البشرية ) تقديم الخدمات الاستشارية للمزارعين على مستوى المزارع العادي ( الإرشاد ) وتقيد خدمات بحث فعالة وأنظمة ضبط كفؤة.

3 ـ **وضع القطاع الزراعي**

3 ـ 1 ـ **المرافق والخدمات القائمة**: بشكل عام يبدو الإنتاج الزراعي متدنيا من حيث المدخلات والمخرجات. ففي السنوات الـ 20 الماضية أنشئت مرافق عديدة تقوم بتوفير الخدمات لتغيير هذا الوضع ولتحسين الأداء، ومن بينها:

ـ البني التحتية لتوفير المياه ( السدود والأحواض والآبار وغيره )

ـ نظم الري ( بالغمر، السطح، النقيط، الرش )

ـ الأجهزة الزراعية الحديثة الجرارات ومعدات الحراثة والحاصدات والحفارات ...الخ)

ـ كلية الزراعة والمدارس الفنية ومراكز التدريب ( حمالمالو وحقاز وساوا وفيلاجو)

ـ توريد المدخلات والتوزيع.

ـ المختبرات الحيوانية والنباتية

ـ مرافق التلقيح الصناعي

ـ مراكز الصحة الحيوانية ( على مستوى الفروع في الأقاليم )

ـ مركز التفريخ ومركز تربية النحل.

ـ التشجير والمركز الوطني للدواجن ودور حضانة إنتاج الفاكهة وتصنيف المنتجات.

ـ محطات البحوث والمحطات الفرعية التي تمثل مختلف المناطق الزراعية والبيئية والايكولوجية.

ـ الحفاظ على الموارد الوراثية ( بنك الجنيات )

ـ مرافق تنظيف البذور.

ـ خدمات التنظيم.

**3 ـ 2 ـ دور القطاع العام/الخاص**

يمكن تحقيق التنمية في القطاع الزراعي من خلال دعم ومشاركة القطاع العام. كما تتبنى الوزارة إستراتيجية تحفيز القطاع الخاص بدلا من إقحام نفسها مباشرة في الأنشطة الإنتاجية. وتتمثل المهام الأساسية للوزارة في وضع السياسات والخطط الإستراتيجية والبحث العلمي والاستشارية وتنمية الموارد البشرية والتنظيمية.

**3 ـ 2 ـ 1 ـ التسهيلات والخدمات التي يتعين على القطاع العام توفيرها**

ان النشاطات التي تخدم عامة الناس ( دواعي السلامة العامة ) تتطلب استثمارات ضخمة من جانب القطاع العام. ولتطوير القطاع الزراعي توجد حاليا بحوزة الحكومة، مجموعة شاملة من المرافق والخدمات منها السياسة والتخطيط الاستراتيجي والبحوث والإرشاد والضوابط التنظيمية والاستشارية والتدريب والتعليم. وعلاوة على ذلك، مراكز نموذجية الزراعية مثل مركز تفريخ الدواجن الوطنية، مركز تربية النحل، مركز تربية الماشية الوطنية والمختبرات الزراعية، خطة محاربة الآفات والأمراض الحيوانية التي لها أهمية اقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والحفاظ على تنمية الموارد الوراثية الزراعية والأشجار والفواكه الوطنية والبذور وحصانة الإنتاج وما إلى ذلك، ستظل لتكون تحت إدارة القطاع العام.

3 ـ 2 ـ 2 ـ المرافق والخدمات التي سيتم تحويلها الى القطاع العام:

ان سياسة وإستراتيجية الحكومة الارترية هي ان يترك القطاع العام الأنشطة التي يتطلب التعامل معها بكفاءة، للمستثمرين مثل إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وتصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية، وسوق ( المدخلات والمخرجات الزراعية )، والخدمات الاستشارية. سوف يشارك القطاع الخاص تدريجيا في تطوير المستلزمات الزراعية والآلات وتوزيع المدخلات الزراعية ( مثل الأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية والمعدات الزراعية والأدوية البيطرية وغيرها)، وتحسين إنتاج البذور وتوزيعها، والخدمات الصحية الزراعية ( النباتية والحيوانية )' وتوفير المياه وتطوير خدمات الري.

**4 ـ فرص استثمار اضافية**

توجد فرص استثمار عديدة في قطاع الزراعة. فرص استثمار مختارة في مجال إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وصناعة وتسويق المنتجات الزراعية، والتي سيتم شرحها بالتفصيل أدناه:

**إنتاج محاصيل الحبوب (ذرة وحبوب السنفيات وبذور زيتية)**

الحبوب تلعب دورا أساسيا في تغذية البشر في ارتريا. هذا يشمل عدد من الغذاء الأساسي والمهم للأمن الغذائي على مستوى الوطن والأسرة. المنتج الثانوي المحصول الحبوب أيضا مهم كغذاء للحيوانات والدواجن. حبوب السنفيات والبذور الزيتية أيضا تصلح كمواد أولية في الصناعات المحلية وسلع تصدير حتى تحل محل المحاصيل الحبوبية المستوردة. إنتاج محاصيل الحبوب تختلف حسب الأمطار ونتيجة لعدم قدرة الفلاح في استعمال الأدوات المهمة في الزراعة ولافتقار استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج. وان انتاج حبوب للتجارة في نظام ري وباستعمال البذور المحسنة وأدوات الزراعة قد يكون عمل تجاري مربح.

**إنتاج البساتين**

محصول البساتين يستطيع خلق فرص قيمة للمستثمرين حتى يستطيعوا الدخول الى سوق التصدير. ينبت محصول الخضروات اثنين أو ثلاث مرات في السنة وله

مكاسب هائلة إذا استطاعوا تجار المزارعين في الأخذ بعين الاعتبار نوعية المحصول والتكنولوجيا المستعملة وعدد غرس البساتين سنويا. محصول البساتين أيضا من أكثر المشاريع الزراعية التي تحتاج الى أيادي عاملة، ويمكنه خلق فرص عمل إضافية في كل هكتار بخلاف أي من المساحات الزراعية الأخرى. ولهذه الأسباب، إنتاج البساتين قد يكون مربحا للمستثمرين وق يكون ذا منفعة كبيرة للاقتصاد الوطني وللتجارة الزراعية في حد ذاتها.

**الخضروات**

محصول الخضروات الذي يشمل الفلفل الحار والطعم والخرشوف والقرنبيط والباذنجان والخس والطماطم والجزر والبطاطس والبصل والباميا والتوم والفاصولية الخضراء له أيضا طلبات جيدة في أسواق المدن والأرياف، وهي تكون جزءا من غذاء معظم الارتريين. بالرغم من ان المزارعين الصغار لهم نصيب الأسد من الخضروات المقدمة إلى السوق في اسمرا والمدن الأخرى، فان هؤلاء المزارعين يفتقرون للوسائل الأساسية. من خلال تطوير وسائل إنتاج خضروات حديثة ومنضبطة بالتناسق مع التكنولوجيا المتطورة والتي تهدف الى تحقيق درجات علية، فان المستثمرين يستطيعوا جلب مكاسب عالية وفرص جديدة للتجارة. والاستثمارات على هذا النهج تستطيع تقديم أرضية صلبة للتوسيع عملية التصدير.

**خضروات ذو قيمة عالية للتصدير**

الاستثمار في إنتاج محصول خضروات موجه الى التصدير يركز على منتجات ذي قيمة عالية مثل الهليون والقرنبيط والخيار والهندب والفلفل والطعم والفاصوليا الخضراء والباذنجان ومواد أخرى مثل ( البن وحبة الشاي ). ومع إن هذه الخضروات لا توجد في السوق المحلي عامة، فإنها عالية الطلب في الأسواق الخارجية. وفرص الأسواق الأساسية لهذه الخضروات، حسب النمط للتجارة الحالية، هي الشرق الأوسط والسودان ودول شمال أفريقيا. وهناك احتمالات منافذ أخرى قد تتواجد في آسيا وأوروبا. ولكن مثل هذه الاستثمارات تتطلب كفاءة إدارية عالية ووسائل حديثة مثل مستبت زجاجي حديث، ونظام الري الأوتوماتيكي

بالقطرات مع وحدة التسميد، والغرفة الباردة الحديثة، ومنشئات ضرورية أخرى لضمان مكاسب وفيرة على الدوام.

**الفواكه**

ان المنخفضات الغربية الارترية هي الموقع الأمثل لإنتاج الموز، بالرغم إن المنتجين المحليين على طول ضفاف الأنهار الكبيرة يمدون الأسواق المحلية. وباستعمال التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع، يستطيع المنتجون جلب مكاسب هائلة من تصدير منتجاتهم الى دول الجوار. ونظرا للمساحة الزراعية، فان مزارع الموز تعتبر إحدى الأعمال التجارية المربحة للمستثمرين، وهي مهمة للغاية لتحسين الاقتصاد الوطني. وهذا يعتمد على القدرة في جني المكاسب السريعة نسبيا، ويقدم دخلا أسبوعيا على مدار السنة، مع قدرة أشجار الموز في التعافي السريع من الكوارث الطبيعية.

**نبات الحمضيات**

نبات الحمضيات يشمل فواكه الليمون والبرتقال والمندرين ( يوسف افندي ) والعنب وأشجار نبات الحمضيات يعطي نتائج أفضل تحت ظروف وبرنامج ري كامل. وفي ارتريا مناطق مثل عيلا برعد وماي عيني وماي حبار وقندع وميادين عالا وسلمونا وكرن وتكرريت وبنبينا وضواحيها، وكلها مناطق ملائمة لمزارع نبات الحمضيات. والمزارعون في هذه المناطق يقومون بمساهمة ايجابية في تلبية طلبات المستهلك للفواكه. ولكن من الممكن انتاج المزيد للتصدير بإدخال بذور ذي جودة عالية والسماد ونظام الري وتقنية إدارة مبيد الحشرات وإدارة كفؤة لمزارع نبات الحمضيات.

**البلح**

أشجار البلح تنمو بصورة جيدة وتعطي مكاسب عالية في الأحوال المناخية الحارة والجافة نسبيا. منخفضات ارتريا الشرقية تعرض أحوال مناخية وتربة ملائمة لإنتاج البلح. في ارتريا القليل من مبادرات زرع البلح قد نفذت حتى الآن في شعب

وقاحتيلاي ودوقلي وجنوب البحر الأحمر. إنتاج البلح هي صناعة معروفة وجيدة وذو قيمة عالية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وعليه توجد إمكانيات هائلة للاستثمار في هذا الحقل.

**المحاصيل الأخرى ذو القيمة العالية**

**القطن:** بدأ القطن ينمو في ارتريا أبان العهد الايطالي على نحو تجاري، وكان يزرع في المنخفضات الغربية والشرقية. المناخ والتربة في ارتريا جيدان للاستثمار في هذا المحصول. من الممكن زرع القطن في ارتريا عن طريق الري فقط. ولا يظل طلب القطن عال كمادة خامة في صناعة القماش والملابس محليا وعالميا.

**الفراولة:** مناخ وتربة الهضبة في ارتريا يقدمان النموذج الأمثل لأحوال الزراعة وإنتاج الفراولة. المزارع الصغيرة العديدة للتجارب في هذا المجال أثبتت إن إنتاج الفراولة قد يكون مربحا للغاية، ولكن إنتاج الفراولة على نطاق واسع يحتاج إلى استثمارات كبيرة.

**الزهور:** المناخ والتربة في مرتفعات ارتريا يقدمان النموذج الأمثل لأحوال زراعة العديد من الزهور التجارية وخاصة الورود. زراعة الزهور هي تجارة مربحة إذا مورست على الطريقة التجارية الصحيحة. طلب الزهور ولا سيما الورود في تزايد مستمر على الصعيدين المحلي والعالمي. وإن منتجات شركة الزهور قد تباع إلى المتاجر المحلية وتصدر إلى الأسواق العالمية.

صناعة الزهور في ارتريا توجد في مراحلها الأولى. هناك عدد قليل من مزارعي الزهور يعملون حاليا وينتجون ورودا للتصدير. تقع ارتريا في القرن الأفريقي على مفترق الطريق بين أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. هذا القرب الجغرافي يقدم فرص تصدير كبيرة للمسئولين في إنتاج الزهور.

**إنتاج الثروة الحيوانية:** بالرغم ان الثروة الحيوانية كبيرة في ارتريا، فان قطاع الثروة الحيوانية محتكر من خلال المنتجين التقليديين على نطاق صغير ويشمل بالدرجة الأولى على الماشية والأغنام والخرفان والدواجن. تأثير المنتجين الصغار

على الاقتصاد العام ضئيل جدا ولا يستطيعوا أن يدخلوا إلى سوق التصدير لأنهم يفتقرون إلى التقنية الحديثة للإنتاج حتى يمكن تحقيق متطلبات الدرجات النوعية والصحية. وبالرغم من هذه الأحوال، هناك طلبات كبيرة في الأسواق المحلية كاللحم والدواجن والماشية ومنتجات الألبان.

**اللبن:** مع إن إنتاج اللبن بالطريقة الحديثة بدأ في فترة الاستعمار الايطالي بإدخال أبقار الهولستين من الخارج، فإنها حاليا لا توجد إلا القليل من هذه الأبقار. في الفترة ما بين عام 1992 - 2011 فان عدد أبقار الألبان وإنتاج اللبن زادت بنسبة 136.3 % و 74.8 % على التوالي. لكن نسبة للتزايد المستمر في طلب اللبن هناك نقص في اللبن المعقم في بعض المدن الكبيرة، لذلك هناك تركيز كبير على تلبية حاجة الطلب المحلي أولا وقبل الشروع في الإنتاج للتصدير. فان الأخذ بعين الاعتبار للمناخ المناسب لأبقار الألبان هناك، يعني وجود إمكانيات استثمار على الأمد البعيد لتصدير اللبن ذي الجودة العالية إلى دول الجوار في حالة إقامة شركة الألبان بمواصفات تقنية عالية.

**اللحوم:** أساس مصدر اللحوم في ارتريا هم الرعاة الذين يشكلون أهم مصدر في الأسواق المحلية. طريقة تربية المواشي على نمط مختلف الأشكال، هي نظام الرعي المفتوح والذي يشكل مصدر الأسواق المحلية. ولكن هؤلاء المزارعين ينتجوا محصولا رديئا مقارنة مع المزارعين التجار الذين يستعملون غذاء الحيوانات المتكامل. هناك إمكانية تصدير اللحم الارتري الى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأسواق إقليمية أخرى.

**الدواجن ( البيض واللحم ):** صناعة إنتاج الدواجن والذي يشمل إنتاج الأفراخ والبيض هي أيضا مجال آخر يتمتع بإمكانيات هائلة للاستثمار. هناك بعض المزارعين التجار في هذا القطاع لهم دور ملحوظ في تقديم البيض للأسواق. هؤلاء التجار أيضا لهم مساهمة إيجابية في تقديم الكتاكيت ذي العين المختارة الى المزارعين. وإن عملية تصدير إنتاج الدواجن معرضة لرقابة صارمة بسبب الأمراض المعدية، وهذا في حد ذاته قد يكون حافزا للمستثمرين المحليين في ظل

انعدام منافسين من الخارج. ولكن مثل هذه الاستثمارات تعتمد على وجود طعام للدواجن وخدمات بيطرية. إنتاج البيض ليس له وجه المقارنة مع إنتاج الأفراخ الذي يتواجد في مرحلة الإنشاء. وعليه، فالاستثمار في لحم الدواجن قد يكون مجالا مربحا للمستثمرين.

**العسل:** تمارس تجارة تربية النحل في ارتريا منذ زمن طويل. ولكن الطريقة الحديثة في إنتاج العسل ليس له ممارسة واسعة بعد. القيمة الاقتصادية لإنتاج العسل عالية، وهي سلعة جيدة للتجارة. للعسل طلب عال محليا وعالميا. العسل يستخدم كغذاء مباشرة وكمادة للطعام والمشروبات، ويستخدم في صنع العديد من المشروبات، وله قيمة طبية. ويمكن حفظ العسل لمدة طويلة من دون تلف. وإنتاج العسل يعتمد بدرجة عالية على المناخ والنباتات وفصيلة النحل والتكنولوجيا المستخدمة. فالهضبة والأراضي ذو المرتفعات المتوسطة في ارتريا هي النموذج الأمثل في إنتاج العسل. وعلاوة على ذلك، فالعسل مادة خامة للشمع وهي إنتاج آخر لتربية النحل. تستخدم مادة خام الشمع في صناعة أدوات التجميل والشمع وأساسات لمنزل النحل وأدوية ومادة التلميع وأشياء أخرى. واعتمادا على النوعية، فمادة خام شمع النحل تجلب للمستثمرين دخل جيد، خاصة إذا تم تغليفها جيدا حتى تكون لها قيمة إضافية.

## الصناعة الزراعية ( قيمة إضافية )

تمتلك ارتريا إمكانيات هائلة للاستثمار في قطاع الصناعة الزراعية. وهذا يشمل شركات صناعة إستراتيجية والتي لها إمكانيات تصدير منتجات الحبوب والزهور والثروة الحيوانية ذي القيمة الإضافية الكبيرة. هذا يشمل معجون الطماطم ومربى فواكه الصبار ومنتجات الصبار وعصير فواكه وزبدة الفول وعسل صناعي ومنتجات الألبان مثل الجنة والزبادي وغذاء الحيوانات.

وتوجد أيضا إمكانيات ضخمة في مجال صناعة القماش والملابس والصناعات الجلدية. وجود الموارد الطبيعية بوفرة والأيادي العاملة الرخيصة والموقع

الاستراتيجي للبلاد المطل على الشرق الأوسط والأسواق الأخرى تقدم قطاع الصناعة الزراعية كفرصة للمستثمرين في مجال التصدير.

**التسويق**

مع تزايد الإنتاج في القطاع الزراعي وتسويق أو ترويج المنتجات الزراعية والمواد الخام المستعملة في القطاع تصبح فرص استثمار في حد ذاتها. هناك نقص في عملية نقل الحيوانات الحية ومنتجات الزهور من مكان الإنتاج الى أسواق عامة. وهناك أيضا صعوبات في حفظ نوعية منتجات الزهور نسبة لعدم توفر وسائل تخزين مناسبة. وهذا يدل على إن المستثمرين يستطيعون لعب دور كبير في تقديم وسائل النقل والتخزين. وعلاوة على ذلك هناك ثمة إمكانيات ضخمة في بيع منتجات حيوانية ونباتية عديدة في الأسواق المحلية والخارجية وخاصة في دول الجوار والشرق الأوسط. وعملية تقديم أو استيراد مواد الخام في الصناعة الزراعية هي مجال آخر يمكن للمستثمرين التسويق أو الترويج فيه. هذا يشمل السماد ومواد كيميائية زراعية وأدوية لوقحات بيطرية والبذور المحصنة والأدوات والمعدات.

**5 ـ المتطلبات والإجراءات:**

المركز الارتري الاستثماري وهو أداة مدخل ومخرج لطلبات الاستثمار. مكتب تشجيع الاستثمار في وزارة الزراعة سيدعم ويسهل وينسق ويتابع عملية إجراءات الاستثمار.

**6 ـ ملاحظات ختامية**

ستقدم الحكومة الأراضي المناسبة لمختلف الصناعات الزراعية وفي مختلف المناطق الزراعية والبيئية حتى يشجع الاستثمار في قطاع الزراعة. الاستثمار في الزراعة قد تكون تجارة مربحة وكذلك خطرة. على المستثمرين إعداد دراسة إمكانية الانجاز (خطة كاملة للمزرعة) وفق المعلومات الصائبة وتحاليل ميدانية حتى يتفادوا المخاطر ويضاعفوا من مكاسبهم. ورفع الإنتاج يتطلب فقط استعمال

التكنولوجيا المناسبة وتنفذ كفؤ لخطة العمل من خلال إشراك كوادر بشرية مؤهلة والإدارة الكفؤة الضرورية أثناء إنشاء عمل المزرعة. وعليه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار وضع الخبير المناسب في مجال الإنتاج المناسب، وتطوير البنية التحتية الأساسية وتوظيف الإنتاج الملائم لتكنولوجية التصنيع والتسويق التي يجب إعطاؤها الأولوية.